



منتديات طموحنا التعليمية

طريقك نحو التفوق

www.tomohna.com

روابط سريعة للأقسام التعليمية

التحضير للبعثات	التعليم الثانوي	التعليم المتوسط
<u>قسم التحضير العام لشهادة البكالوريا</u>	<u>السنة الأولى ثانوي</u>	<u>قسم السنة الأولى متوسط</u>
<u>قسم الشعب العلمية للسنة الثالثة ثانوي</u> • <u>الرياضيات للسنة الثالثة ثانوي</u> <u>شعب علمية</u> • <u>الفيزياء و الكيمياء للسنة الثالثة ثانوي</u> <u>شعب علمية</u> • <u>العلوم الطبيعية للسنة الثالثة ثانوي</u> <u>علوم تجريبية و الرياضيات</u> • <u>التكنولوجيا للسنة الثالثة ثانوي</u> <u>تقني رياضي</u>	<u>السنة الثانية ثانوي</u>	<u>قسم السنة الثانية متوسط</u>
<u>قسم الشعب الأدبية للسنة الثالثة ثانوي</u> • <u>اللغة العربية للسنة الثالثة ثانوي</u> <u>آداب</u> • <u>الفلسفة للسنة الثالثة ثانوي</u> <u>آداب</u>	<u>السنة الثالثة ثانوي</u>	<u>قسم السنة الثالثة متوسط</u>



<p>● <u>التاريخ والجغرافيا للسنة الثالثة</u></p> <p>ثانوي آداب</p> <p>● <u>اللغة الفرنسية للسنة الثالثة</u></p> <p>ثانوي آداب</p> <p>● <u>اللغة الانجليزية للسنة الثالثة</u></p> <p>ثانوي آداب</p> <p>● <u>اللغة الاسبانية و الألمانية</u></p> <p><u>للسنة الثالثة ثانوي آداب ولغات</u></p> <p><u>أجنبية</u></p> <p>● <u>العلوم الإسلامية للسنة الثالثة</u></p> <p><u>ثانوي</u></p>		
<p><u>شعبة التسيير والاقتصاد</u></p> <p><u>التسيير المالي و المحاسبي</u></p> <p><u>SCF</u></p>	<p><u>المواد العلمية والتقنية</u></p> <p><u>المواد الأدبية واللغات</u></p> <p><u>للسنة الثالثة ثانوي</u></p>	<p><u>قسم السنة الرابعة متوسط</u></p> 
	<p><u>قسم البحوث والطلبات الخاصة</u></p> <p><u>بتلاميذ التعليم الثانوي</u></p>	<p><u>التحضير لامتحانات شهادة التعليم</u></p> <p><u>المتوسط 2013</u></p>
		<p><u>قسم البحوث و الطلبات الخاصة</u></p> <p><u>بتلاميذ التعليم المتوسط</u></p>

01/ النقود :

1- المبادلة :

1.1 تعريف المبادلة: المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر وهي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتج السلعة و مستهلكها.

2. أشكال المبادلة

أ- المقايضة

-تعريف المقايضة : المقايضة هي أول شكل من أشكال المبادلة ، وهي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة وذلك دون استخدام النقود .

-عيوب المقايضة

- ✓ صعوبة توافر التوافق بين الطرفين أي صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الآخر .
- ✓ صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها مثل الماشية .
- ✓ صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى .
- ✓ صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع .

✓ أن المقايضة لأتسمح بالادخار وذلك لأن المخزون السلمي يتطلب تكلفة لتخزينه من جهة وهو معرض للتلف و الضياع من جهة ثانية

ب- المبادلة بواسطة النقود : هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة - نقود - سلعة) وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد مرت بعدة مراحل ففي المرحلة الأولى استخدمت بعض السلع مثل الملح و الجلود كوسيط للمبادلة للتغلب على بعض عيوب المقايضة ثم في مرحلة لاحقة تم استخدام النقود المعدنية وبعد ذلك ظهرت تدريجيا أشكال أخرى للنقود

2- النقود

1.2 تعريف النقود: يمكن تعريف النقود وظيفيا أنها : كل ما تفعله النقود وهذا يعني أي وسيط يمكن أن يصبح نقود بحيث يكون قادرا على القيام بوظائف النقود و يحضى بالقبول العام

2.2 خصائص النقود:

- ✓ تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع
- ✓ أن تكون نادرة نسبيا
- ✓ أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها
- ✓ أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها
- ✓ أن تكون وحدتها متماثلة
- ✓ أن تكون سهلة الحمل و الاحتفاظ بها
- ✓ لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها

3.2 وظائف النقود :

-وسيط المبادلة: ليس الهدف من النقود استهلاكها مباشرة (لا تطلب النقود لذاتها) بل هي وسيلة مستخدمة للحصول على السلع والخدمات و الأصول المالية بدون اللجوء إلى المقايضة لذلك يقال أن للنقود قدرة شرائية عامة .

-مقياس القيمة : تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثله في ذلك مثل المتر و اللتر فالنقود تستعمل لقياس قيمة السلع و الخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى فهي إذا أداة محاسبية ومن أجل ذلك تحدد في كل بلد وحدة تحاسب معينة كالدينار مثلا.

-مستودع (مخزن) للقيم : تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها و بسهولة حفظها كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين والتلف و يحفظ الأشخاص بالنقود لا لذاتها بل بغرض ادخارها من أجل إنفاقها في المستقبل .

- وسيلة للمدفوعات الآجلة: تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الالتزامات سواء كانت نتيجة لاقتراض معين أو ناشئة عن عمليات البيع على الحساب

4.2- أشكال النقود :

أ- النقود المعدنية : ظهرت بعدما عجزت النقود السلعية عن مجارات متطلبات ذلك العصر . والنقود المعدنية هي تلك النقود المسكوكة من المعدن كالذهب والفضة أو البرونز والنقود المعدنية شكلان هما :

- ✓ نقود معدنية كاملة وفيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كالمعدن
- ✓ نقود معدنية مساعدة وفيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحويه مثل قطع 50 دج ، 100 دج الخ

ب- النقود الورقية : هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي حيث أن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها لتداول دون أن يكون لهم الحق في تحويلها الى ذهب أو فضة.

ج- النقود المصرفية : هي نقود يصدرها المصرف (البنك) التجاري وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في المصرف ، تستعمل الصكوك أو أوامر الدفع الأخرى في تداول هذا النوع من النقود. لا تعتبر نقود إلزامية لأنه يحق لأي شخص أن يتمتع عن قبول هذه الصكوك.

د- البطاقات الائتمانية : هذه البطاقة يصدرها المصرف التجاري و لا يشترط أن يكون لحامل هذه البطاقة رصيد دائن في هذا المصرف . أي أن الأمر يتعلق بقرض له سقف ائتماني معين ممنوح لحامل البطاقة والذي يسمح له بالسحب نقدا أو لشراء السلع وعلى حامل هذه البطاقة دفع فوائد على المبالغ المسحوبة فقط وعند قيام حامل البطاقة بشراء شيء ما بوسطة هذه البطاقة يقوم المصرف المصدر للبطاقة بسداد فواتير المشتري.

و يقوم المصرف بعد ذلك بإرسال فاتورة المشتريات لحامل البطاقة

هـ-النقود الإلكترونية : ويطلق عليها أيضا النقود الرقمية وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط الكترونية (البطاقات المغطاة الهواتف المحمولة المبرجة لهذا النوع من التعامل) ومن خصائص النقود الإلكترونية أنها تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت مثلا. وتسمح كذلك بتحويل القيمة من شخص لأخر تسديدا لثمن المشتريات المختلفة (دفع ثمن وجبة طعام أو ثمن تذكرة وسيلة النقل ثمن حذاء..... الخ)

وللعمل بهذا النوع من النقود يجب ان تتوفر ثلاث عناصر أو أطراف هي : الزبون أو العميل ، البائع ، البنك الذي يتعامل الكترونيا عبر الانترنت

5.2 إصدار النقود :

-إصدار النقود الورقية و المعدنية : يعود للدولة وحدها حق إصدار النقود الورقية و المعدنية عبر الزراب الوطني . ويفوض ممارسة هذا الحق للبنك المركزي (بنك الجزائر) دون سواه .

-إصدار النقود المصرفية و الإلكترونية و بطاقات الائتمان تقومك البنوك التجارية بإصدار هذه الأنواع من النقود وذلك تحت رقابة البنك المركزي

6.2 الكتلة النقدية :

تعريف الكتلة النقدية : هي مجموعة من الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين

مكونات الكتلة النقدية : تتكون الكتلة النقدية من :

- النقود القانونية : تشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة وتسمى نقود قانونية لأن القانون يصيب عليها صفة شرعية و القدرة على تسوية الديون و الإبراء منها وهي كذلك مثل قيمة السيولة .

- النقود الائتمانية : هي نقود غير قانونية وهي عبارة عن التزام من مصاريف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين عند الطلب وهي تشمل جميع الودائع الجارية إما الودائع الادخارية و الودائع لأجل فلا تدخل ضمن الكتلة النقدية .

1- السوق:

1-1: تعريف السوق: هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الوسيط لتبادل السلع والخدمات.

2-1: أنواع السوق: هناك عدة أنواع من الأسواق:
أ- سوق السلع والخدمات: مثل سوق الخضار والفواكه، سوق السيارات...
ب- سوق العمل: يتم فيه عرض خدمة العمل، مثل: سوق العمل الزراعي، سوق عمل البناء...

ج- سوق الأوراق المالية: هو مكان لعرض نوع معين من الأوراق المالية (الأشهر والسندات) ويتم ذلك عن طريق السماسرة أو المؤسسات العاملة في هذا المجال.

3-1: أشكال السوق:

أ- المنافسة الكاملة أو التامة: لتحقيق المنافسة التامة يجب توفر مجموعة من الشروط والمتمثلة في:

- وجود عدد كبير جدا من البائعين والمشتريين لنفس السلعة.
 - صغر حجم عرض كل البائع وكذلك صغر طلب كل مشتري، بحيث لا يمكن لأي فرد أن يؤثر على السوق.
 - المعرفة التامة بظروف السوق (عرض، طلب، الأسعار).
 - تجانس السلع ووجود سعر موحد للسلعة الواحدة.
 - حرية دخول والخروج من السوق.
- ب- المنافسة غير الكاملة:** ولها ثلاثة أشكال:

- **المنافسة الاحتكارية:** وتتميز ب:

- وجود عدد من البائعين والمشتريين.
- وجود سلع غير متجانسة وأسعار مختلفة.
- عدم المعرفة التامة بظروف السوق.

- **احتكار القلة:** ويتميز هذا السوق ب:

- وجود عدد قليل من البائعين أو من المشتريين.
- وجود سلع متشابهة وغير متجانسة وأسعار مختلطة.
- في حالة احتكار القلة من البائعين يكون كل بائع على علم تقريبا برد فعل باقي البائعين.

- **الاحتكار:** وهي السوق التي يكون فيها بائع واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها أو يكون فيها مشتري واحد ويتحكم في طلب السلعة وسعرها.

2- السعر:

1-2: تعريف السعر:

يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة، بالتعبير النقدي عن قيمتها.

2-2: العناصر المحددة للسعر:

أ- الطلب:

تعريف الطلب: يعرف الطلب على سلعة ما بأنه عبارة عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.

- يعبر قانون الطلب عن العلاقة العكسية التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها.

- لتمثيل منحني الطلب إليك الشكل التالي:



من الشكل البياني نلاحظ انحدار منحني الطلب من اليسار نحو اليمين (ميل السالب) وهو يدل على علاقة عكسية الموجودة بين السعر والطلب.

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في الطلب وهي:

- سعر سلعة معينة.
- أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة)

• دخل المستهلك.

• الأوضاع الاجتماعية والثقافية مثل العادات والتقاليد.

مرونة الطلب: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع المرونة الطلب وهي:

أ- مرونة الطلب السعرية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغيير الذي يطرأ على سعرها. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{ك(س)}}{\text{س}}$$

حيث: ك (س): التغير النسبي للكمية المطلوبة من السلعة (س).

س: التغير النسبي لسعر نفس السلعة.

ك(س): التغير في الكمية / الكمية.

= (كمية المقارنة - كمية الأساس) / كمية الأساس.

س = التغير في السعر / السعر.

= (سعر المقارنة - سعر الأساس) / سعر الأساس.

ملاحظات:

- مرونة الطلب السعرية تكون سالبة فهي تدل على العلاقة العكسية التي تربط الكميات المطلوبة عن السلعة مع سعرها.
- ولذا نأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة.

- يمكن التمييز في الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية:

0 =	1 =	1 >	1 <	
المرونة	متكافئ	المرونة	المرونة	مرونة الطلب السعرية
عديم	المرونة	المرونة	المرونة	المرونة

ب- مرونة الطلب التقاطعية: هي درجة استجابة الطلب على السلعة معينة (قهوة) للتغيير الذي يطرأ على سعر السلعة الأخرى البديلة (شاي) أو المكملة (سكر) ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب التقاطعية = ك(س) / س

حيث: س: التغير النسبي لسعر سلعة أخرى.

نوع السلعتين	متبادلتين	متكاملتين	مستقلين
مرونة الطلب التقاطعية	موجبة	سالبة	معدومة

ج- مرونة الطلب الداخلية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغيير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب الداخلية = ك(س) / ص

حيث: ص: تمثل التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك.

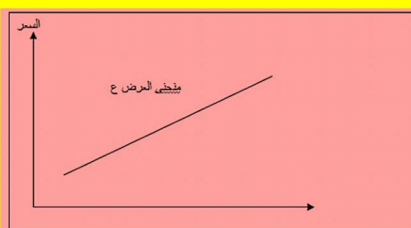
نوع السلعة	سلعة منخفضة السعر	عادية	عادية (سلع كمالية)	عادية (سلع ضرورية)
مرونة الطلب الداخلية	سالبة	موجبة	1 <	1 >

ب- العرض:

تعريف العرض: يعرف العرض من سلعة ما بأنه عبارة عن كمية المعروضة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.

يعبر قانون العرض عن العلاقة الطردية التي تربط بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها.

لتمثيل منحني العرض إليك الشكل التالي:



العوامل المؤثرة في العرض:

- سعر السلعة المعينة
- أسعار السلع الأخرى المكملية والبديلة (المنافس)
- أسعار عوامل الإنتاج
- توقعات المنتجين.

مرونة العرض: هي درجة استجابة عرض سلعة معينة لتغير الذي يطرأ على سعرها، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

مرونة العرض = ك (س) / س

حيث: ك (س) : تمثل التغير النسبي للكمية المعروضة من السلعة (س)

س : تمثل التغير النسبي لسعر نفس السلعة.

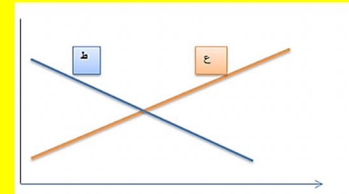
إن إشارة مرونة العرض غالبا ما تكون موجبة .

نوع العرض	كثير المرونة	قليل المرونة	متكافئ المرونة	عديم المرونة
مرونة العرض	$1 <$	$1 >$	$1 =$	$0 =$

3-2: سعر التوازن:

هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة عن نفس السلعة.

يحدد سعر التوازن بيانيا عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وذلك كما يلي:



103/ النظام المصرفي :

1- النظام المصرفي:

1-1: تعريفه: الجهاز المصرفي هو مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان في بلد ما، ويختلف من بلد لآخر، ويعود هذا الاختلاف إلى نوع النظام الاقتصادي السائد في كل بلد.

ويشتمل الجهاز المصرفي على: المصرف المركزي، المصارف التجارية، المصارف المتخصصة.

2- أهمية النظام المصرفي :

- يعتبر الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد من البلدان
- بواسطته يتم تجميع المدخرات من مختلف الأعوان الاقتصاديين
- يمنح مختلف التسهيلات الائتمانية و القروض بمختلف أنواعها و أجالها لمن يطلبها.

2- البنوك:

1-2: تعريفها:

أصل كلمة بنك: أصلها كلمة إيطالية (banco) وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى بعد ذلك، وأصبح المقصود بها (comptoir) وفي الأخير تعني المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقد.

بد أصل كلمة مصرف: هي كلمة عربية المقابلة لكلمة البنك، والمصرف اسم المكان الذي يتم فيه صرف النقود.

ج- تعريف البنك (المصرف): هو عبارة عن مؤسسة مالية، ينصب عملها الرئيسي على تجميع النقود الفائضة عن الحاجة من مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.

2-2: أنواع البنوك:

أ- البنك المركزي (بنك الجزائر): أسس هذا البنك بموجب قانون 144-62 المؤرخ في 13/12/1962.

هذا البنك هو مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية والاستقلال المالي وله فرع في كل ولاية وله مجلسان:

- مجلس إدارة الذي يتولى الشؤون الإدارية للبنك.
- مجلس النقد والقرض الذي يتولى السلطة النقدية في البلاد.
- حق إصدار العملة النقدية وهذا يدعى (بنك الإصدار).

يعتبر **بنك البنوك** لأنه يقدم خدمات مختلفة للبنوك التجارية الأخرى ومن أهمها نذكر:

- ✳ الاحتفاظ بأرصدها النقدية الفائضة من حاجتها.
- ✳ تلجأ إليه في حالة احتياجاتها للسيولة النقدية (تقديم القروض لها).
- ✳ مساعدة البنوك الجديدة في عملها.
- ✳ خصم الأوراق التجارية التي تقع في حوزتها من البنوك الأخرى
- ✳ تسوية الحسابات بين البنوك التجارية عن طريق المقايضة.
- ✳ الترخيص بفتح مكاتب تمثل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- ✳ الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد.

هو بنك الدولة حيث يقوم البنك بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية (مسك الحسابات الحكومية)، ويقدم لها قروض مختلفة، وهو مشرف على الاتفاقات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج، وأيضا يتولى البنك المركزي تنفيذ سياسة اقتصادية للحكومة وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان وتوجيهه عن طريق التحكم في سعر الفائدة.

ب- البنوك التجارية (بنوك الودائع): هي أكثر أنواع البنوك انتشارا وأكثرها خدمة للجمهور وأقدمها تاريخا، وعملاتها في غالب الأحيان قصيرة الأجل ومعظمها تخدم قطاع التجارة وهي تعتمد أساسا على قبول الودائع من الأفراد والهيئات وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه، وهي تقوم بعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارتها.

ج- المؤسسات المالية: وهي عبارة عن شخص معنوي مهمتهم العادية والرئيسية القيام بكل الأعمال المصرفية، ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع)، فهي تعتمد على رأسمالها وعلى المدخرات طويلة الأجل وأيضا على الاقتراض من الغير.

د- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: بعد صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها بالجزائر يحكمها القانون التجاري، ويتعين عليها أن تخصص لفروعها مبلغا مساويا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب في الجزائر.

هـ- البنوك المتخصصة: هي بنوك حديثة النشأة ظهرت لتلبية حاجات تطور الاقتصادي في مختلف المجالات التي تحتاج إلى استثمار طويل الأجل، لذا فهذه البنوك تعتمد على أموالها بالدرجة الأولى ثم المنح الحكومية ثم إقراض المؤسسات قروضا متوسطة وطويلة الأجل وكذلك تمويل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها.

3- العمليات المصرفية :

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من المعاملات يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: قبول الودائع، توظيف الأموال، معاملات مصرفية أخرى

13 قبول الودائع:

الوديعة هي دين بذمة البنك (رصيد موجب للمودع)، وتصنف الودائع إلى صنفين رئيسيين هما:

أ- الودائع تحت الطلب (جارية): هي ودائع يحق للمودعين استردادها متى أرادوا بدون إعلام مسبق. وتتمثل في:

- **حساب الصكوك:** يستخدمه كثيرا الموظفين، رصيده دائما يكون دائن، وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد.

- **الحساب الجاري:** يشبه حساب الصكوك إلا أنه يختلف عنه في: ✖ يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات .

✖ يمكن أن يصبح الحساب الجاري مدينا وفي هذه الحالة يعتبر البنك دائن أي مقرضا لذلك يأخذ فوائد تحسب على أساس المدة التي يظل فيها الحساب مدينا.

بدا الودائع لأجل: تودع في البنوك لأجل قصيرة عادة، ولا تسترد قبل موعد استحقاقها، ويحقق هذا النوع من الودائع للمودع هدفين:

✖ الحصول على العائد (الفائدة) لقاء عملية التوظيف من البنك.
✖ إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب، ولكن بعد إشعار مسبق للبنك.

ج. الودائع الادخارية: هي ودائع يودعها أصحابها في البنوك لأجل طويل مقابل الفائدة، لا يحق للمودع سحب أي مبلغ من الوديعة قبل حلول تاريخ الاستحقاق إلا بشروط معينة.

2.3: توظيف الأموال:

ل. الائتمان: يعتبر أهم المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية وله عدة صور أهمها:

اعتمادات الصندوق: تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين مقابل الحصول على فائدة محددة.

مثال: القروض الشخصية، بطاقات الائتمان.

القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية: وهذا مقابل فائدة .

الخصم: هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها.

خطابات الضمان: هو عقد كتابي يتعهد بموجبه البنك بكفالة العميل في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث، مقابل عمولة يتقاضاها البنك من هذا العميل.

الاعتماد المستندي: هو عبارة عن تعهد من البنك بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي في حالة الحصول الفعلي للسلع، ويستلم المصدر قيمة السلع في بلده من طرف بنك آخر (نيابة عن البنك الأول).

هذه العملية تكون مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

ب. التوظيف في الاستثمار: تقوم البنوك التجارية بتوظيف الأموال الفائضة (بعد إشباع حاجات النشاط الاقتصادي من القروض) في الاستثمارات طويلة الأجل نسبيا، وتأخذ عملية التوظيف عدة صور أهمها:

✖ السندات الحكومية،

✖ شراء الأوراق المالية.

ج. التوظيف في إطار الجهاز المصرفي: تقوم البنوك التجارية بتوظيف بعض أموالها داخل الجهاز المصرفي نفسه، وبعض آخر يودع في البنوك التجارية الأخرى في شكل ودائع مقابل فائدة، وشراء سندات ذات الآجال المتوسطة وطويلة من المصارف المتخصصة بمقابل فائدة.

3.3: معاملات مصرفية أخرى: تقوم البنوك التجارية بمعاملات مصرفية أخرى منها:

- تحصيل قيمة الأوراق التجارية نيابة عن عملائه (بعمولة) .

- القيام بالتحويلات النقدية بين العملاء.

- تأجير الخزائن الحديدية

- القيام بعمليات أمناء الاستثمار نيابة عن العملاء من توظيف وإدارة الأموال: مثل: يتولى البنك تحصيل أرباح الأسهم وفوائد السندات نيابة عن العميل مقابل عمولة.

- تقوم بعرض أسهم والسندات الشركات للاكتتاب العام مقابل عمولة معينة.

- تتولى نيابة عن الشركات المساهمة بتوزيع أرباح الأسهم وفوائد سندات الشركة مقابل عمولة.

04 / التجارة الخارجية :

1/ تعريف التجارة الخارجية: التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

2/ أسباب قيام التجارة الخارجية:

✓ عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات.
✓ إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.
✓ إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.

✓ من مصلحة الدولة أن تخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل وتصدير الفائض منه، وتقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى. ويقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج سلعة ما، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة أخرى أو نفس السلعة في بلد آخر.

3/ أهمية التجارة الخارجية:

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة ومن صعوبة واستحالة انزوال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

4/ سياسة التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. و يوجد نوعان رئيسيان للسياسات التجارية الخارجية وهما:

1.4- مبدأ حرية التجارة:

يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المنتجة محليا، وهذا لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

✓ الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات.

✓ انخفاض أسعار مختلف السلع والخدمات.

✓ الحد من الاحتكار

✓ إعاش التجارة الخارجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.

2.4- مبدأ الحماية:

يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

✓ حماية الصناعات المحلية الناشئة.

✓ حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.

✓ زيادة إيرادات الخزينة العمومية.

✓ تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

5/ ميزان المدفوعات:

1.5- تعريف ميزان المدفوعات:

هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما والغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية. يتكون هذا الميزان من جانبين أحدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي وآخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي.

2.5 مكونات ميزان المدفوعات:

أ- الحساب الجاري: يتضمن 3 عناصر هي:

1- ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري):

يتضمن حركة الصادرات من السلع و التي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة) و الواردات من السلع و التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).

2- ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات):

ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) و الواردات من الخدمات (معاملات مدينة) ومن أمثلة الخدمات: النقل والتأمين والاتصالات...

3- ميزان الفوائد والأرباح:

يسجل فيه قيمة الفوائد والأرباح الناتجة عن القروض والاستثمارات التي تسلمتها الدولة سنوياً عن قروضها للخارج واستثماراتها في الدول الأخرى، و التي دفعتها للخارج عن القروض التي تحصلت عليها من الدول الأخرى و عن الاستثمارات الأجنبية فيها.

ب- حساب رأس المال: ويتضمن العناصر التالية:

- تغيرات أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
- الاستثمارات المباشرة.
- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.
- **ج- حساب الاحتياطات الرسمية:** ويتضمن:
- ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
- الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد.
- حقوق السحب الخاصة.
- احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي.

3.5 توازن ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازناً من الناحية الاقتصادية فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري و بناء على ذلك يمكن التمييز بين 3 حالات هي:

أ- حالة التوازن:

معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

ب- حالة وجود فائض:

وهي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وكذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة.

ج- حالة وجود عجز:

أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأكثر شيوعاً في العالم وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعاً و خدمات أكبر مما تسمح به مواردها.

6/ المنظمة العالمية للتجارة:

1.6 تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بالقوانين التجارية ما بين الدول و تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية، تأسست هذه المنظمة عام 1995 وقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

2.6 دور المنظمة العالمية للتجارة:

أ- تحرير التجارة الدولية:

تعمل على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية و معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية.

ب- مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول:

ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية، و مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.

ج- الفصل في النزاعات التجارية الدولية:

في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين (ناتج عن المخالفات أو خرق الاتفاقيات التجارية الدولية). في بداية الأمر يتم حل النزاع عن طريق المشاورات و مساعي الوساطة و في حالة عدم التوصل إلى حل يقوم الطرف المتضرر برفع شكوى إلى المنظمة العالمية للتجارة و بعد ذلك يتم تعيين فريق خاص بموضوع الخلافات ويتم تكليفه من طرف جهاز تسوية المنازعات حيث يقوم باستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الخبراء المستقلين وبعدها يقوم الفريق المكلف بموضوع الخلاف بإعداد تقرير أولي يرفع إلى جهاز تسوية المنازعات الذي يقوم باعتماده ويتم وضع ذلك موضع تنفيذ و في حالة رفض تقرير الفريق المكلف من أحد الأطراف تتم إحالته على جهاز الطعن الذي يعتمد تقريره ويتم اتخاذ القرار على ضوء ذلك ليوضع موضع التنفيذ.

05 / الصرف :

1- تعريف الصرف:

يعرف الصرف بأنه مبادلة عملة دولة مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات .

2- أسباب الصرف :

تنشأ الحاجة إلى الصرف الأجنبي عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل التجارة الخارجية زيارة البقاع المقدسة البعثات التعليمية بالخارج .

3- سوق الصرف :

1.3 تعريف سوق الصرف :

هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ويقصد به أيضاً شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف هي:

-المصدرون ، المستوردون ، السياح ... الخ

-البنوك التجارية

-ممارسة الصرف الأجنبي

-البنك المركزي

2.3 أنواع سوق الصرف:

أ- سوق الصرف بين البنوك : هو عبارة عن سوق محلي للصرف الذي يتشكل من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية داخل البلد الواحد

ب- السوق العالمي للصرف : هو عبارة عن مختلف المراكز الصرف الأجنبية المنتشرة عبر أرجاء العالم و المرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف وأهم هذه المراكز نجد مركز نيويورك ، لندن ، زيوريخ ، طوكيو ، فرانكفورت ، هونغ كونغ

سعر (معدل) الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر إحدى العملاتين بدلالة أخرى و بمعنى آخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى فمثلاً صرف الدولار الأمريكي الواحد يساوي 70 دج

5- أنظمة الصرف : لا يوجد نظام صرف واحد يناسب جميع الدول و يتماشى مع مختلف الظروف ولذلك يوجد نوعان لأنظمة الصرف .

1.5 نظام الصرف الثابت : في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات

هذا البلد) أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم ويطلق عليها مصطلح "سلة العملات" .

2.5 نظام الصرف المرن (المتغير) : في ظل نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض و الطلب على هذه العملة دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف .

6- سياسة سعر الصرف : هو مجموعة إجراءات و تدابير ووسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة .

1.6 أهداف سياسة الصرف :

- تنمية الصناعات المحلية

- تشجيع الصادرات

- التحكم في الواردات

- معالجة التضخم

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

2.6 وسائل سياسة الصرف :

- تعديل سعر الصرف : هو رفع أو خفض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ففي حالة التخفيض تزداد الصادرات نحو الخارج وتنخفض الواردات و هذا ما يشجع قيام الصناعات المحلية وتنميتها وفي حالة رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي الى زيادة الواردات .

- استخدام احتياطات الصرف : يقصد باحتياطات الصرف في بلد ما بأنها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف ففي حالة انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية الموجودة بحوزتها الامر الذي يؤدي الى رفع من سعر صرف العملة الوطنية اما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية في المستوى المرغوب تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على العملات الأجنبية الامر الذي يؤدي لخفض من سعر صرف العملة الوطنية

- مراقبة الصرف : يقصد بمجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الاجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الاموال و المحافظة على استقرار سعر الصرف العملة الوطنية و بالتالي عمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

06/ البطالة :

1- تعريف البطالة:

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى . من التعريف نستنتج أن هناك صفات يجب أن تتوفر في الفرد حتى يعتبر بطالا وهي:

- أن يكون قادرا على العمل .

- يرغب في العمل .

- يبحث عن العمل .

- يقبل العمل عند مستوى الأجر السائد .

- لم يجد العمل الملائم .

2- أسباب البطالة:

- عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي .

- نقص الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض

المصانع وتسريح العمال .

- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة .

- استخدام التكنولوجيا في بعض القطاعات ينجم عنه التخلي عن اليد العاملة .

- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات .

3 أنواع البطالة:

1.3 البطالة الدورية:

يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود وهبوط بصفة دورية . تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج)، وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد)، ويطلق على المرحلتين معا مصطلح الدورة الاقتصادية .

2.3 البطالة الاحتكاكية:

تظهر البطالة الاحتكاكية خلال فترة تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة ويعود ذلك إلى نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه خلال نفس الفترة وكلما توفرت هذه المعلومات ينقص مستوى هذا النوع من البطالة .

3.3 البطالة الهيكلية:

تظهر البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين مؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل . هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع إلى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغير الهيكلي في سوق العمل أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة .

4- آثار البطالة:

1.4 الآثار الاقتصادية:

- ضعف الإنتاج: عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة بتسريح عدد من العمال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج .

- ضعف الاستهلاك: البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني .

2.4 الآثار الاجتماعية:

- تفشي الآفات الاجتماعية: الفقر، السرقة، الانحلال الخلقي، المتاجرة في المنوعات .

- الهجرة: كنتيجة للبطالة والفقر يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل حتى ولو كانت بشروط غير لائقة .

3.4 الآثار السياسية:

كنتيجة للبطالة يقوم البطالون والمهددون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم .

5- إجراءات التخفيف من البطالة:

- تشجيع الاستثمارات المنتجة ومنح الامتيازات للمؤسسات لفتح مناصب شغل .

- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم المنح .

- تخفيض ساعات العمل وتشجيع التقاعد المسبق .

- تحسين منظومة التكوين المهني و إصلاحه ليستجيب لمتطلبات الشغل الجديدة .

- منح الشباب البطال قروضا مصّ غرة من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة .

07/ التضخم :

1. تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه :لله حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي ،وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض لله .

ومن التعريف نستنتج العناصر المكونة لظاهرة التضخم:

✓ وجود ارتفاع مستمر للأسعار (ليس مؤقت)

- ✓ ان يكون الارتفاع ذاتيا ، بمعنى ان لا يكون نتيجة ظروف طارئة.
- ✓ وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي (طلب على السلعة < العرض السلعة)

2. انواع التضخم:

للتضخم انواع متعددة نذكر منها:

- **التضخم الظاهر (الطليق):** هو الذي يظهر اثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار ، وينعكس ذلك في ارتفاع الاجور و غيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة ، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع مختلف المداخل بصفة عامة.
- **التضخم المكبوت (خفي ومستتر):** في هذه الحالة تكون الاسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة ادارية ، الأمر الذي يؤدي الى اختفاء بعض السلع وظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة.
- **التضخم الكامن:** يظهر هذا التضخم عندما تكون هناك زيادة كبيرة (غير طبيعية) في الدخل الوطني النقدي دون ان تصاحبها زيادة في الانفاق الكلي، ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة الى نظام توزيع السلع (نظام البطاقات) التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد، فلا يجوز له ان يشتري أكثر من هذه الكمية، وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب
- **التضخم الجامح:** يعتبر هذا النوع اخطر انواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني، ويتميز بارتفاع معدلاته وتصاحبه سرعة في تداول النقود في السوق، وفي هذه الحالة يتم طبع الاوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد، فتزيد الاسعار ارتفاعا بصورة مذهلة مما يؤدي الى انخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية.
- **التضخم الزاحف:** وهو أقل انواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني ، حيث يتسم بارتفاع الاسعار بمعدلات بطيئة.

3. اسباب التضخم:

هناك عدة أسباب تؤدي الى تواجد ظاهرة التضخم:

- ✓ ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية (كرفع الاجور للعمال) وهذا ما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات.
- ✓ زيادة حجم الطلب الكلي نع الثبات في عرض السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار.
- ✓ ان الافراط في اصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي الى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة حتى السلع والخدمات ، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

4. اثار التضخم: للتضخم اثار عديدة منها:

1.4. الالار الاقتصادية:

- **انخفاض قيمة العملة:** النقود موجودة بكميات كبيرة لكن لا يمكن الشراء بها نظرا لارتفاع الاسعار.
- **انخفاض معدل الفائدة:** لأن عرض النقود يكون اكبر من الطلب عليها.
- **انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك:** وذلك بسبب فقد النقود لإحدى وظائفها الأساسية (محزنا للقيمة) وانخفاض سعر الفائدة والخوف من المستقبل.
- **انخفاض الانتاج:** بسبب ارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة حيث يقل الطلب على السلع المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتهجين المحليين الى تخفيض حجم الانتاج.

- **محدودية الاستثمارات:** بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة والاجور بصفة خاصة ، الأمر الذي يؤدي الى قلة الاستثمارات.

2.4. الالار الاجتماعية:

- **ارتفاع نسبة البطالة:** بسبب تقليل حجم الانتاج يقابله تسريح عدد من عمال.
- **ارتفاع معدل الفقر:** بسبب البطالة وارتفاع اسعار السلع والخدمات.
- **التأثير السلبي على اصحاب الدخل الثابت والمحدود:** وهم اثر فته متضررة من التضخم
- **ظهور الآفات الاجتماعية:** مثل الرشوة و الفساد الاداري والكسب غير المشروع..... الخ.

5. وسائل معالجة التضخم:

لعلاجه و الحد من زيادته تتبع الدولة سياسات الاقتصادية التالية:

1.5. سياسة تجميد الاجور ومراقبة الاسعار:

- للحد من هذه الظاهرة تعمل الدولة مع مختلف النقابات وارباب العمل على تجميد الاجور لفترة زمنية معينة.
- وأيضا تعمل الدولة على مراقبة الاسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء خلال نفس الفترة.

2.5. مراقبة الاصدار النقدي:

يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتماد مجموعة من الادوات من أجل مجابهة ظاهرة التضخم ،ومن هذه الأدوات نذكر منها:

- **رفع سعر إعادة الخصم:** وهذا بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة.
- **سياسة السوق المفتوحة:** وذلك في طريق بيع الاوراق المالية وهذا من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.
- **رفع نسبة الاحتياطي القانوني:** وهذا من اجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية.
- **رفع سعر الفائدة:** وهذا لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

3.5. تحقيق التوازن في الميزانية العامة:

في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي:

- **تخفيض الانفاق الحكومي:** وهذا من اجل تخفيض الطلب الكلي وايضا تخفيض كمية النقود المتداولة.
- **زيادة الضرائب على السلع الكمالية:** لأن هذا يؤدي الى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة من جهة وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى.
- **اللجوء الى الدين العام:** ان سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي الى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة.

08/ القيادة :

1. تعريف القيادة:

القيادة هي القدرة على تأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة ، و حتى تكون هناك قيادة يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية:

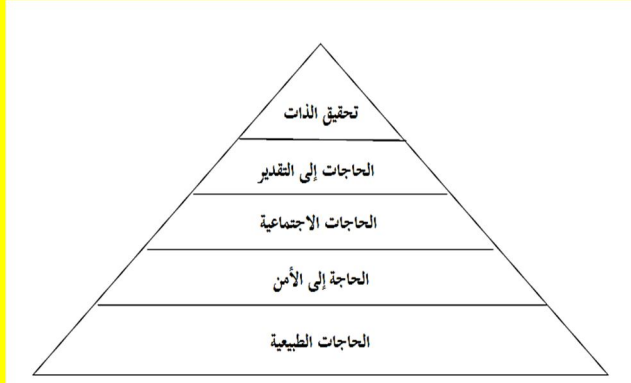
- ✍ وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية،
- ✍ وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه،
- ✍ وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم.

2. اساليب القيادة:

- **القيادة الفردية:** وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة ، حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه.

- يقصد بعامل الصحة مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم.

نظرية تدرج الحاجات: قام ماسلو Maslow بتصنيف حاجات الإنسان إلى خمسة أصناف و قام بوضعها على شكل هرمي كما هو موضح في الشكل:



- الحاجات الطبيعية وهي حاجات أولية مثل الطعام و اللباس والسكن والنوم الخ...
 - الحاجة إلى الأمن والحماية ... الخ
 - الحاجات الاجتماعية مثل الصداقة والانتماء ... الخ
 - الحاجة إلى التقدير أي شعور الفرد بتقدير الآخرين ... الخ
 - الحاجة إلى تحقيق الذات أي تحقيق الانجازات ... الخ
- من نموذج ماسلو السابق ذكره، نجد أن حاجات الإنسان مصنفة إلى خمسة أصناف مرتبة بالتدرج، فكلما تم إشباع صنف منها برز الصنف الذي يعلوها مباشرة.
- إن الصنف الذي تم إشباعه يفقد مفعوله كحافز للسلوك، أي أنه لا يمكن التأثير في سلوك الإنسان إلا من خلال الأصناف التي لم يتم إشباعها بعد.

09/ الاتصال :

1. تعريف الاتصال :

عملية الاتصال هي تفاعل بين طرفين و هي مختلفة عن عملية الإعلام التي تقتصر على نقل المعلومات من جهة واحدة بهدف التأثير على الآخرين. إن المسير الناجح لابد أن يكون ناجح في الاتصال و تجدر الإشارة إلى أن الاتصال يختلف عن الإعلام لان دور هذا الأخير يقتصر على نقل المعلومات من جهة واحدة فقط.

2. أشكال الاتصال :

- ✓ **الاتصال الرسمي :** هو الذي يتم عبر قنوات اتصال رسمية التي تحدده المؤسسة
- ✓ **الاتصالات النازلة :** هو الذي ينتجه من المدراء الى المرؤوسين مثل الأوامر و القرارات .
- ✓ **الاتصالات الصاعدة :** ينتجه من المرؤوسين الى رؤسائهم مثلا تتعلق بالتوضيحات ، و التوصيات .
- ✓ **الاتصالات الأفقية :** يكون بين الموظفين لنفس المستوى في الإدارة مثلا تنسيق الأنشطة .
- ✓ **اتصالات غير رسمية :** هو الذي يتم عبر قنوات غير رسمية ، ويمكن ان يكون احد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الاشاعات .

3. مكونات عملية الاتصال :

- ✓ **المرسل :** شخص له المعلومات و الافكار يريد ارسالها الى طريق اخر و المسؤول عن اعدادها

- القيادة الديمقراطية: و تلك التي يشترك فيها القائد مرؤوسيه في اتخاذ قرار ته، وذلك عن طريق الاستماع إلى آرائهم و اقتراحاتهم و تشجيع الاتصال وتبادل المعلومات.
- القيادة البيروقراطية: وهي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة، أي حكم الموظفين الذين تحد سلطاتهم من حرية المرؤوسين ، ويغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق الرمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات ، وكذلك البطء في اتخاذ القرارات.
- القيادة التكنوقراطية: وهي تلك التي تسند فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للاستفادة من خبراتهم ، لأنه يفترض أن يملك التكنوقراطي المعرفة أكثر من غيره ، والتي تعتبر مفتاح الحلول في كثير من الأمور.
- 3-العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القائد:
- الموصفات الشخصية للقائد: وهي تلعب دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع.
- عوامل تخص المرؤوسين: للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب المتبع، فمثلا عندما تكون فرق العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج، أما إذا كانت المجموعة العمل متجانسة ذات خبرة فإن القيادة الديمقراطية هي الفاضل.
- عوامل البيئية: إن فاعلية القيادة تتطلب تطابق أسلوبها مع معطيات الحالات و ظروف المخططة ، حيث يلعب كل من المكان والزمان دورا هاما في تحديد طبيعة أسلوب القيادة.
- ففي حالة وقوع حادث ما ، فإنه يكون من الأفضل استخدام أسلوب القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بإجراء المشاورات ومناقشة الآراء.
- وعندما نكون بصدد منظمة لها فروع في مختلف أنحاء العالم فإن أسلوب القيادة الفردية لا يكون هو الأفضل حتما.
- 4-الدافعية:
- 4-1- تعريف الدافعية:
- هي تحفيز الأفراد وتشجيعهم لدفعهم للعمل أكثر وكسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة ، وتبدأ هذه العملية بالتأثير الخارجي على الفرد عن طريق رفع أجره مثلا، إلا أن نجاح العملية يتوقف على جملة من العوامل الداخلية تتعلق بوضعية الفرد ونفسيته.
- 4-2- العوامل المؤثرة في الدافعية:
- هناك مجموعة من العوامل تؤثر في الدافعية هي:
- العوامل التنظيمية: وتتمثل في أوامر و التوجيهات التي تصدر من طرف القيادة اتجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح. بحيث يجب أن تكون هذه الأوامر و التوجيهات ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون اعتراض أو مقاطعة.
- العوامل الاجتماعية: إن المرؤوس باعتبار فردا في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي: السكن ،وفي المدرسة ،وفي العمل ،أو بأي رابطة أخرى تولد الإحساس بالانتماء إلى الجماعة.
- و يكون هذا الانتماء مصدرا رئيسيا في الكثير من معتقداته و اتجاهاته.
- العوامل النفسية: إن الأحاسيس و التوقعات والمخاوف... تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد ،لذا على القيادة أن تدرس ردود أفعال المرؤوسين المتوقعة اتجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر وتعليمات نظريات الحاجات الدافعية (التحفيزية):
- هناك عدد من النظريات المتعلقة بالحاجات التحفيزية و سنقتصر على نظريتي تدرج الحاجات و ذات العاملين
- أ. نظرية ذات العاملين: قام هرزبرغ Herzberg بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين اثنين ،لذا سميت بنظرية ذات العاملين ،أطلق على العامل الأول عامل الصحة و على العامل الثاني عامل التحفيز.

- ✓ **المستقبل :** و هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الافكار
- ✓ **الرسالة :** تحوي الافكار و المعلومات الى مجموعة من الرموز ذات معاني بين المرسل و المستقبل مثل الكلمات و الحركات و الاصوات و الحروف .
- ✓ **قناة الاتصال :** و هي اداة نقل الرسالة التي تستعمل في نقل الرسالة سواء شفويا او كتابيا
- ✓ **الاستجابة :** بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة يقوم بالرد عليه و هنا يتحول المستقبل الى مرسل اخر للرسالة الاخرى.

4. أغراض الاتصال :

- ✓ إصدار التعليمات من خلال اتصال المسير بالمرؤوسين .
- ✓ ضمان وصولها للمعنيين في الوقت المناسب و الشكل المناسب بالشكل السليم.
- ✓ متابعة التنفيذ و التقويم أي متابعة وصولها في جميع الاتجاهات المختلفة

5. نجاح عملية الاتصال :

يجب أن تخلو من كل معوقات عملية الاتصال سواء تتعلق بالمرسل او المستقبل او بعملية الإرسال ذاتها .

- ✓ **المعوقات المتعلقة بالمرسل :** قد يقع المرسل في عدة اخطاء عندها يريد الاتصال بالآخرين ففي بعض الاحيان يعتقد المرسل ان الآخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو ويعتقد كذلك ان حالته الانفعالية وميوله وقيمه و معتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات و الافكار التي لديه .

- ✓ **المعوقات المتعلقة بالمستقبل :** يقع المستقبل في نفس الاخطاء التي يقع فيها المرسل

- ✓ **المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال :** ويتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال

- ✓ **الأخطاء المتعلقة بالرسالة :** مثل الغموض الناتج عن الأخطاء لغوية أو أخطاء في أترجمة أو فقد جزء من محتوياتها...

الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال : الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة أن تكون ملائمة لخواص الرسالة ولطبيعة الشخص المستقبل لها و لزمن الاتصال وتجدر الإشارة الى أن ما قيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الاستجابة (الرد).

10/ الرقابة :

1- الرقابة :

1.1- تعريف الرقابة: هي عبارة عن عملية التقويم الفعلي للمنظمة مقارنة بالأعمال المسطرة ثم تحديد النقائص بطريقة خاصة (وصف الكم) تهدف إلى اتخاذ القرارات لمعالجة النقائص .

2.2- مراحلها :

- ✓ **المرحلة (1) :** تحديد معايير الأداء (les performances)

performances : وفيها يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة (هو رقم أو مقياس للجودة أو لمستوى الأداء تستخدمه المنظمة لقياس نتائج الحفقة)

- ✓ **المرحلة (2) :** تحديد مقاييس المدروسة (les norms de rendements)

de rendements : وفيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة مثل : قياس كمية الإنتاج المنجزة . حجم المبيعات . عدد الغيابات .

- ✓ **المرحلة (3) :** مقارنة النتائج : وهي مرحلة قياس الأداء وفيها يتم عملية مقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعايير الرقابية اخذدة مسبقا وهنا أمام ثلاث حالات :
- ✓ توافق بين الأداء الفعلي و المعياري
- ✓ الأداء المنجز يفوق المخطط وهذا يدل على أن الأداء جيد
- ✓ الأداء المنجز اقل من المخطط وهذا يدل على أن الأداء سيء .

- ✓ **المرحلة الرابعة :** مرحلة تحليل أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات المناسبة : وفيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة .

2- خصائص عملية الرقابة الفعالة :

ان نظام الرقابة يجب أن يكون جيدا و فعالاً و يمكن تلخيص خصائص الرقابة الفعالة فيما يلي :

- ✓ إعطاء معلومات مفيدة و مفهومة و سهل الوصول إليها .
- ✓ الإخطار عن الانحرافات في الوقت المناسب .
- ✓ أن يكون نظام الرقابة اقتصادياً .
- ✓ البساطة و الخلو من التعقيد .

3. أنواع الرقابة

- ✓ **1.3 . الرقابة المسبقة :** يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة

- ✓ **2.3 الرقابة أثناء التنفيذ :** يتم أثناء مرحلة التنفيذ أي أثناء إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة من اجل متابعة حسن التنفيذ للأنشطة وقيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث أي خلل .

- ✓ **3.3 الرقابة اللاحقة :** تتم بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة ومقارنتها بمخطط لها والهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الأداء .

4. أساليب الرقابة

- ✓ **1.4- الرقابة التقليدية :** تتضمن الرقابة عن طريق النسب المختلفة.

- ✓ **الملاحظة الشخصية :** للملاحظة الشخصية أهمية في عملية الرقابة لا يمكن تجاهلها و هي تتم من طرف المشرفين المباشرين .

- ✓ **نقطة التبادل :** تعتبر نقطة التبادل عن حجم المبيعات الذي تكون عنده الإيرادات الكلية متساوية مع التكاليف الكلية .

- ✓ **الميزانية التقديرية :** هي التعبير الرقمي أو الكمي عن الأهداف و النتائج المتوقعة للمؤسسة .

- ✓ **التقارير :** حتى تكون التقارير أكثر فعالية يجب أن تكتب بدقة ووضوح يقوم بكتابتها موظفون متخصصون في الرقابة .

- ✓ **النسب المالية :** تستخدم النسب المالية في قياس الأداء و المراقبة في المؤسسة ومن أهم هذه النسب : النسب الهيكلية . نسب السيولة . نسب النشاط . نسب المدروسة .

- ✓ **2.4 الرقابة المتخصصة :** المتخصصة نابعة من طرق بحوث العمليات و يمكن استخدام مراقبة الكميات أو النوعية أو الزمن . أو التي تعتمد في أساسها على استخدام طرق "بحوث العمليات" مثل طريقة (بيرت) و طريقة (جانت) .

-----2013/2012-----

تقبلوا خالص تحياتي :

الأستاذ : سالمي فريدن

ولاية تبسة

تمنياتي بالتوفيق لكل المقبلين على شهادة البكالوريا